مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الديمقراطية في العراق الواقع وآفاق المستقبل
اسم الكاتب: م.د. مصطفى ابراهيم سلمان الشمري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7215
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 20:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الديمقراطية في العراق الواقع وآفاق المستقبل

م. د. مصطفى ابراهيم سلمان الشمري(*)
mustafa_mis@yahoo.com

الملخص

تعد الديمقراطية اسلوب لممارسة الحكم التي ترتكز أساساً على حكم الشعب، وقد تعددت أشكال الديمقراطية ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة أشكال وهي: الديمقراطية المباشرة التي تمارس السلطة مباشرةً من قبل الشعب كما هو الحال في المدن اليونانية القديمة، والديمقراطية النيابية التي تمارس السلطة عن طريق نواب ينتخبهم الشعب، والديمقراطية شبه المباشرة وهي ان يحتفظ الشعب بصلاحيات مهمة رغم انتخابه لنواب يمثلونه في البرلمان، علماً ان الديمقراطية تقوم على عدة ركائز هي: الأحزاب والبرلمان والتمثيل والانتخاب ومسئولية النواب، والفصل بين السلطات، فضلاً عن ذلك تتميز الأنظمة الديمقراطية بالعديد من الإيجابيات للدولة على الصعيد الداخلي والخارجي.

وفيما يتعلق بالعراق فقد تبنى الديمقراطية التوافقية نظراً لطبيعة المجتمع العراقي، ويقوم جوهر هذه الديمقراطية على فكرة تكوين التحالفات الكبيرة بما يسمح التمثيل لمختلف مكونات المجتمع في صنع القرار دون الخضوع لسلطة الأكثرية، وقد واجهت هذه الديمقراطية العديد من المشكلات نظراً للظروف التي مر بها العراق، علماً ان هناك العديد من الحلول والمعالجات من أجل تصحيح مسيرة الديمقراطية وبما يسهم في تعزيز الواقع الديمقراطي في العراق.

المقدمة

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

تمثل الديمقراطية أسلوب لممارسة الحكم، وتركز في جوهرها على مبادئ عدة، والملاحظ غياب تعريف موحد وجامع لمفهوم الديمقراطية، فضلاً عن ذلك فقد تعددت اشكال الديمقراطية، كما ان الديمقراطية لها إيجابيات عدة التي لا تنحصر على الصعيد الداخلي وانما تمتد إلى الخارج.

وفيما يتعلق بواقع العملية الديمقراطية في العراق، فمن المعروف انها قد جاءت بعد الحرب الأمريكية على العراق في العام ٢٠٠٣، إذ عملت الولايات المتحدة على ترسيخ المحاصصة في هذه الديمقراطية، وكان ذلك واضحًا في مجلس الحكم الذي أسسه الحاكم المدني الأمريكي للعراق (بول بريمر)، ولذلك تم تبني صيغة الديمقراطية التوافقية، كما ان الحكومات المنتخبة منذ العام ٢٠٠٥، عملت على ترسيخ هذه المحاصصة عندما تم تقسيم المناصب، إذ تم منح منصب رئيس الجمهورية للأكراد، ومنصب رئيس الوزراء إلى الشيعة، ومنصب رئيس البرلمان إلى السنة، كما شملت هذه المحاصصة باقي الوزرات والمناصب الكبرى والحساسة، ولم يقف الامر عند هذا الحد بل انتقل هذا التقسيم إلى باقي أسفل الهرم السياسي العراقي.

ان الديمقراطية في العراق قد مرت بتحديات جمة ومشكلات عدة لعل أبرزها تدهور الأوضاع الأمنية، وانتشار الفساد في مرافق الدولة، ووجود الجماعات المسلحة، وغيرها من المظاهر السلبية التي تتنافى مع روح الديمقراطية الحقيقية.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في ان تجربة التحول الديمقراطي في العراق حديثة العهد، وعلى الرغم من كثرة الدراسات في هذا الموضوع إلا ان المجال يبقى مفتوحاً امام مزيد من البحث والدراسة بهدف تصحيح مسار التجربة الديمقراطية العراقية وتجاوز الاخطاء بما يعزز الحكم الديمقراطي والارتقاء به.

إشكالية البحث: على الرغم من تطبيق الديمقراطية كآليات في الواقع السياسي العراقي إلا أنها ما زالت غير مستقرة كمنهج وسلوك سياسي.

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية مفادها ان تطبيق المحاصصة من قبل الولايات المتحدة في تشكيل مجلس الحكم بعد عام ٢٠٠٣ انعكس على العملية السياسية في العراق، وواقع الديمقراطية فيها ومستقبلها.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة محاور رئيسة هي: مفهوم الديمقراطية وأهميتها، وواقع العملية الديمقراطية في العراق،

ومستقبل الديمقراطية في العراق، فضلاً عن الخاتمة، ومجموعة توصيات توصل اليها الباحث.

وعليه سوف نتناول هذا البحث في ضوء المحاور الاتية:

أولا- مفهوم الديمقراطية وأهميتها:

تُعد الديمقراطية من أكثر المفاهيم ذات العلاقة بنظام الحكم، فهناك اتفاق عام على انها اسلوب لممارسة الحكم، والتي يكون الحكم فيها للشعب[١]. علمًا ان الديمقراطية مصطلح يوناني، ومكون من كلمتين هي (ديموس - demos) ويقصد بها الشعب، و (كراتوس - Kratos) ويقصد بها الحكم، وعليه فان المصطلح يدل على حكم الشعب، وتنطوي الديمقراطية على السبل التي يمكن أن يسلكها الشعب لتنظيم الحكم، وأفضل السبل لتشكيل الحكومة، كما تتسم الديمقراطية بحالة من التطور والنمو الداخلية آخذة بنظر الاعتبار التغير الحاصل في السياق الاجتماعي، وتعددت تعاريف الديمقراطية وتنوعت وفي هذا الخصوص يرى (جوزيف شومبيتر) العالم الأمريكي في الاقتصاد والعلوم السياسية بان الديمقراطية هي ببساطة آلية لاختيار القيادة السياسية[٢]. وأما عالم الاجتماع والسياسة الفرنسي (موريس دفرجيه) فقد عرفها "انها النظام الذي يختار فيه المحكومون الحاكمين عن طريق الانتخابات الصحيحة والحرة" [٣]. ويرى عالم الاجتماع الإنكليزي (روبرت ماكيفر) ان "الديمقراطية هي رقابة الشعب على الحكومة" [٤].

وأما عالم الاقتصاد والعلوم السياسية الأمريكي (جوزيف ألويس شومبيتر) فيرى أن "النهج الديمقراطي هو اتخاذ التدابير المؤسساتية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الافراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات"، وعليه فان هذا النهج يحدد مدى ديمقراطية أي نظام سياسي، إذ يقوم على اختيار جماعي لصناع القرار في انتخابات عادلة ونزيهة ودورية يتنافس المرشحون فيها على أصوات الناخبين التي يحق لكل من بلغ السن القانوني من أبناء الشعب المشاركة في صوته، وعليه فان هذا النهج يقوم على أمرين أساسيين هما المنافسة والمشاركة[٥].

فضلاً عما تقدم هناك من يرى في الديمقراطية كنظام سياسي ويعرفها عن طريق ربطها بالانتخابات فهي "النظام السياسي الذي يتولى فيه الشعب السلطة بنفسه أو بواسطة ممثليه الذين يختارهم مباشرة في انتخابات عامة، تُنظم فيه القوى السياسية في شكل أحزاب، وفي كل ديمقراطية يوجد دستور

وافق عليه الشعب بطريقة الاستفتاء الشعبي يحدد الصلاحيات بين السلطات وعلى ضوئه تسير الأمور"، وهناك من ركز على فكرة المساواة كونها من أهم الأهداف التي تسعى الديمقراطية إلى تحقيقها فالديمقراطية عندهم تعني "معاملة الناس جميعًا على قدم المساواة"، وهذا يتطلب بدوره من الحكومة أن تأخذ اراءهم على قدم المساواة أيضًا[٦]. فضلاً عن ذلك هناك من ينظر إلى الديمقراطية بأنها "العملية السلمية لتداول السلطة بين الافراد أو الجماعات، والتي تؤدي إلى إيجاد نظام اجتماعي مميز يؤمن به ويسير عليه المجتمع ككل على شكل اخلاقيات اجتماعية" [٧].

وأما الفقهاء المعاصرون فقد عرفوا الديمقراطية بانها "الحكومة التي تقوم على أساس السيادة الشعبية، وتحقق للمواطنين الحرية والمساواة السياسية، وتخضع السلطة فيها لرقابة رأي عام حر لهُ من الوسائل القانونية ما يكفل خضوعها لنفوذه" [٨].

وعمومًا فقد أستخدم مفهوم الديمقراطية كتعبير عن أسلوب من الحكم يكون الحكم فيه للأغلبية، أي ان السلطة السياسية تمارس من قبل الأغلبية عوضًا عن الحكم الفردي أو الارستقراطي، كما ان الديمقراطية مبنية على مبادئ أساسية أبرزها حكم المواطنين الاكفاء، وان تكون المشاركة في العملية السياسية متاحة لكل المواطنين[٩]. وضمان حرية التعبير وتبادل الآراء وانتقاد الحكومة على ان تكون مقيدة بقانون وليست مطلقة مراعاةً للمصلحة العامة، وحرية الصحافة واستقلاليتها عن التدخلات الحكومية، وحرية تكوين الاتحادات، وتشكيل الأحزاب والنقابات والتجمعات كونها من أبرز وسائل العمل الديمقراطي للضغط على الحكومة لتحقيق مطالب الفئات الاجتماعية المختلفة [١٠].

وقد تعددت أنواع أو اشكال الديمقراطية، إذ تختلف باختلاف الطريقة التي يمارس فيها الشعب السلطة، ولهذا فإن الفقه الدستوري وعلماء السياسة يصنفون الديمقراطية إلى ثلاثة أشكال، وهي [١١]:

١- الديمقراطية المباشرة: وهي ممارسة الشعب السلطة بشكل مباشر دون الحاجة إلى تمثيل أو تفويض أو إنابة أحد، وأوضح صورة لهذا النوع من الديمقراطية هو في المدن اليونانية القديمة، وقد اختفى هذا النوع من الديمقراطية ولم يعد له وجود في عصرنا الحالي، إلا في بعض الولايات السويسرية ومع ذلك فان هذه الولايات لم تمارس الديمقراطية المباشرة بشكلها الكامل.

٢- الديمقراطية النيابية: وفيها يقوم الشعب بانتخاب من ينوب عنه أو يمثله لممارسة السلطة نيابة عنه في برلمان منتخب يمارس صلاحيات تشريعية تتمثل في سن القوانين، وصلاحيات سياسية تتجسد في مراقبة السلطة التنفيذية بالشكل الذي يحدده الدستور، وتختلف هذه الصلاحيات باختلاف الدول نظرًا للاختلافات التشريعية والأيديولوجية.
٣- الديمقراطية شبه المباشرة: وفيها يفوض الشعب السلطة إلى برلمان منتخب، ولكن يحتفظ الشعب ببعض الصلاحيات المهمة، ويتخذ القرار المناسب بحقها، وعليه فإنها تجمع بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية.

وجدير بالذكر ان الديمقراطية تقوم على ركائز عدة لعل أبرزها:
١- الأحزاب: تؤدي الأحزاب دورًا مهمًا في العملية الديمقراطية، بل ان نجاح الديمقراطية يتوقف على وجود أحزاب منظمة وتعمل وفق القواعد الدستورية، والملاحظ ان أكثر الأحزاب في دول العالم الفقيرة او النامية تكون مبتدئة، وذات طابع شخصي، وضعف المسائلة وغيرها مما يجعل منها متدنية الشرعية[١٢].
٢- منظمات المجتمع المدني: تضطلع منظمات المجتمع المدني بدور بارز في الممارسة الديمقراطية لاسيما وانها تؤدي وظائف عدة منها توعية الناخبين وحثهم على المشاركة في الانتخابات وحمايتها من التزوير، وتعزيز حرية التعبير، ومواجهة مظاهر العنف، والوقوف ضد كل اشكال التمييز القائم على أساس العرق أو الدين أو الجنس، واشاعة ثقافة الحوار والسلام، وغيرها من القضايا التي تعزز الديمقراطية[١٣].
٣- البرلمان: ان أول معيار للديمقراطية وجود برلمان ممثل للشعب، أي ان البرلمان هو انعكاس للإرادة الشعبية التي عبر عنها المواطنون في انتخابهم للنواب في البرلمان، ويجب ان يعكس البرلمان الديمقراطي التنوع الاجتماعي للشعب من حيث العرق والدين واللغة والنوع[١٤].
٤- التمثيل ومسئولية النواب: ترتبط الديمقراطية ارتباطا وثيقا بمسألة التمثيل، وهو ان ينوب شخص او حزب او تكتل عن مجموعة كبيرة

من الناس، وبذلك فان التمثيل السياسي هو حلقة وصل بين كيانين الحكومة والشعب، ويقوم التمثيل بالتعبير عن اراء الشعب وتأمين مصالحه، علما انه لا يوجد نموذج متفق عليه للتمثيل، كما ان قدرة التمثيل في ان يؤمن حكما ديمقراطيا دائما هي مسألة محل خلاف[١٥].
ويتحمل النواب الذين يتم انتخابهم من قبل الشعب في الأنظمة الديمقراطية مسئولية العملية السياسية.

٥- الفصل بين السلطات: يعد هذا المبدأ من أهم المبادئ التي تستند عليها العملية الديمقراطية[١٦].

وتنطوي الديمقراطية على مزايا عدة لعل أبرزها[١٧]:

١- تحمي الفرد من الحكومة، وهي بذلك تحمي الحرية عن طريق التأكيد على ان السلطة مُقيدة بالرضا الشعبي.
٢- تطوير القدرات الشخصية للمواطنين عن طريق السماح لهم بالمشاركة السياسية، ومعرفة الكيفية التي يعمل بها مجتمعهم.
٣- تقوية التضامن الاجتماعي عن طريق إعطاء المواطنين حقوق متساوية في التصويت.
٤- زيادة مساحة الحياة الجيدة اجتماعيًا عن طريق السياسات الحكومية كونها تعكس مصالح مواطنيها.
٥- ضمان الاستقرار السياسي، وتحقيق التوازن عن طريق جعل مخرجات الحكومة متفقة مع مدخلات المطالب الشعبية.

ولا بد من الإشارة انه ينبغي التمييز بين الديمقراطية الانتخابية (التي تنتشر في بلدان عالم الجنوب) والديمقراطية الليبرالية (التي تكون اوضح صورها في بلدان عالم الشمال)، ذلك ان الديمقراطية الليبرالية نظام حكم يلبي الشروط الاتية [١٨]:

١- منافسة عامة تجري بانتظام من دون اللجوء إلى القوة سواء بين الأحزاب أو الجماعات أو الافراد للحصول على مناصب في الحكومة.
٢- مستوى متطور وعام في المشاركة السياسية لاختيار المسئولين عن طريق انتخابات عادلة ومن دون اقصاء لأي مجموعة عرقية أو دينية.
٣- ضمان الحريات المدنية والسياسية بالشكل الذي يؤمن حرية الانضمام إلى الأحزاب والمنظمات، وحرية التعبير والصحافة.

وفي المقابل فان الديمقراطية الانتخابية تكون واضحة في العديد من الدول التي اتبعت الديمقراطية كنظام للحكم عوضًا عن حكم الحزب الواحد او الديكتاتوري، إلا أن التقدم الديمقراطي فيها يتسم بانه سطحي، ولعل أبرز مؤشرات هذا النوع من الديمقراطية هي [١٩]:

١- اجراء دوري للانتخابات من قبل القوى السياسية المتنافسة وفقاً لقواعد الديمقراطية الانتخابية، ولكن في الوقت ذاته يتم اقصاء مجموعات معينة من الشعب عن العملية الانتخابية.

٢- ان المؤسسة العسكرية وبعض المؤسسات الأخرى المهمة في الدولة تكون معزولة عن الإشراف الديمقراطي.

٣- خضوع الاعلام غالبًا إلى الرقابة، وفساد المحاكم، وبذلك تكون أجهزة الاعلام والقضاء غير فاعلة، اذ تجري الانتخابات فيها ولكن لا تتم تلبية جميع معايير الديمقراطية، وعليه فان عملية تحول هذه الدول إلى الديمقراطية الليبرالية كما هو الحال في الدول المتقدمة يجعلها بطيئة أو معدومة.

وتكمن أهمية الديمقراطية في انها تمنح المواطنين القدرة على اختيار ممثليهم عن طريق فرصة الانتخاب والاختيار بين المتنافسين، كما انها تساعد على خلاص المواطنين من طغيان وأذى الحكام وتكثر هذه الظاهرة في أنظمة الحكم المستبدة، كما ان الديمقراطية توفر ظروف حياة أفضل لا سيما في مجال التعليم والصحة والحريات وسيادة القانون والقضاء وغيرها، وهذا له أثر مباشر على حياة المواطنين[٢٠]. فضلاً عن ذلك فان الديمقراطية تحترم قيمًا مهمة كثيرة مثل المساواة والكرامة الإنسانية وحقوق الانسان، كما ان الدول الديمقراطية تقل فيها ظاهرة التطرف والإرهاب نظرًا لحرية التعبير المتاحة للجميع، كما ان الديمقراطية تسمح للمواطنين بعرض وجهات نظرهم في القضايا الداخلية والخارجية متجاوزين بذلك مصالحهم الضيقة[٢١].

ولا تنحصر إيجابيات الحكم الديمقراطي على الصعيد الداخلي فحسب، وانما لها أثر مباشر على سياسات الدول الخارجية وعلاقاتها الدولية، فالدول الديمقراطية تعد من أفضل الدول التي تُقام معها علاقات تجارية ودبلوماسية، ذلك أن تبني الدول للديمقراطية يحول دون حصول تغيرات مفاجئة في السياسة والتخطيط [٢٢]. كما أن تبني الدول للديمقراطية يجعل منها مقيدة في سياستها الخارجية بقواعد وقوانين داخلية، كما يجعل هذه السياسة تحت رقابة وأشراف ومشاركة جميع القوى والفواعل الداخلية، مما يحد من قدرة

الحكام على التفرد باتخاذ قرارات مصيرية وفي مقدمتها قرار الحرب، ومن ثم يحول دون اللجوء إلى الحرب كوسيلة لتحقيق مكاسب اقتصادية او سياسية او غيرها، وعليه فان تبني الدول للديمقراطية يزيد من فرص التعاون والتفاهم والتعايش، كما يُعطي فرص أكبر لتحقيق السلام واطالة أمده[٢٣]. فالطابع السلمي للعلاقات الخارجية بين الدول الديمقراطية هي نتاج طبيعي لنظمها السياسية الشرعية المستندة على مبادئ ومؤسسات ديمقراطية، وان هذه الدول لا تجد في الصراع فيما بينها إلا مصلحة ضئيلة، وليست لديها مصالح لمنازعة شرعية بعضها بعضاً، بيد ان ذلك لا يمنع من وجود الصراع بينها وبين الدول التسلطية، وبذلك فأن أفضل وسيلة لإنهاء الحروب بين الدول هي انتشار الحكم الديمقراطي في العالم[٢٤]. علمًا ان هذا الرأي قد تبنته نظرية السلام الديمقراطي التي تؤمن بفرضية "ان الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها، ولكنها تكون على استعداد لمحاربة غير الديمقراطيات" [٢٥].

ولا بد من الإشارة انه بالرغم من المزايا والاهمية التي يتمتع بها نظام الحكم الديمقراطي فأنها مع ذلك ليست الحالة المثالية، وهذا ما ذهب اليه أستاذ الفلسفة والنظرية السياسية البريطاني (بيكو باريك) قائلاً: "الديمقراطية ليست أفضل الأشكال التي يمكن تخيلها للحكم، لكنها أفضل الاشكال المتاحة في وقتنا الحالي. ينبغي ان نسعى باستمرار إلى تعميق وتوسيع الديمقراطية بغية مواجهة التحديات الجديدة، وضمان ألا تصبح الديمقراطية متجمدة في مجموعة المؤسسات والممارسات المتأصلة تاريخيًا، والتي قد تكون خدمت المجتمع من قبل، ولكنها الآن لم تعد تفعل ذلك" [٢٦].

ثانيًا- واقع العملية السياسية في العراق:

ان كل مجتمع له خصوصيته التي تميزه عن غيره من المجتمعات، ولكون المجتمع العراقي يتسم بالتعددية والتنوع فقد تبنى العراق الديمقراطية التوافقية.

ويتم تبني الديمقراطية التوافقية بسبب عوامل عدة تختلف من بلد لآخر لعل أهمها: طبيعة المجتمع الذي يتسم بالتعددية والتنوع، إذ يتوزع المجتمع إلى قوى سياسية مختلفة لها خلفيتها وخصوصيتها التي تجعلها متباينة، أو يتم تبني الديمقراطية التوافقية في حالة غياب الثقة بين القوى السياسية المختلفة، وعجز هذه القوى عن تحقيق الآمال المشتركة لجميع المواطنين وصهرها في بوتقة وطنية واحدة متماسكة، أو بسبب ضعف الوحدة الوطنية، أو لضعف الاستقرار السياسي، أو كثرة موجات العنف

الاجتماعي وغيرها، علمًا ان الديمقراطية التوافقية بُنيت على أساس التجارب العملية لبلدان مختلطة من الناحية العرقية والدينية وليس على الطروحات النظرية، وتعتمد هذه الديمقراطية على تشكيل التحالفات الكبيرة بما يضمن فرص المشاركة والتمثيل لمكونات المجتمع في صنع القرار من دون الإذعان والانقياد لسلطة الأكثرية، ولهذا فأن القرار السياسي في الديمقراطية التوافقية يتطلب موافقة جميع الأطراف المشتركة بالعملية السياسية[٢٧].

ويعرف أستاذ العلوم السياسية في جامعة يال الأمريكية (آرنت ليبهارت) الديمقراطية التوافقية وفقًا لخصائصها الأربعة وهي[٢٨]:

١- تولي السلطة عن طريق ائتلاف واسع من القادة السياسيين من كل أطياف المجتمع المتنوع.

٢- حق الاعتراض (الفيتو) المتبادل أو ان يكون الحكم بالأغلبية المتراضية بما يضمن مصالح الأقلية.

٣- اعتماد النسبية في مجالات التمثيل السياسي، والتعيينات في الخدمة العامة، وتوزيع الأموال العامة على مختلف المكونات الاجتماعية.

٤- منح درجة من الاستقلالية لكل المكونات في إدارة شئونها الداخلية، وأبرز اشكال هذه الاستقلالية هي الفيدرالية.

ويعد مجلس الحكم الذي تأسس في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق في ١٣/تموز/٢٠٠٣، هو البداية الفعلية للديمقراطية التوافقية في العراق، إذ تأسس على أساس التمثيل النسبي للمكونات العراقية[٢٩]. فالتقسيم المجتمعي لمجلس الحكم الذي نسجت على منواله شكل الدولة، وفلسفة الدستور، والتشريعات السياسية، والتمثيل في السلطة التنفيذية المتمثل بأجهزتها الحكومية، والتمثيل في السلطة التشريعية المتمثل بمجلس النواب العراقي واللجان المنبثقة عنه ارتكزت جميعها على الصيغة التوافقية بين مكوناته الاجتماعية، هذا الواقع أوجد أزمات سياسية متكررة[٣٠]. علمًا ان مجلس الحكم قام بتشكيل أول حكومة توافقية في ١/أيلول/٢٠٠٣، واستمر العمل به منذ حكومة الدكتور (اياد علاوي) المؤقتة في ١/حزيران/٢٠٠٤، وبعدها حكومة الدكتور (إبراهيم الجعفري) الانتقالية في ٢٨/نيسان/٢٠٠٥، والموافقة على الدستور في استفتاء عام في ١٥/تشرين الأول/٢٠٠٥، ومن ثم حكومة (نوري المالكي) التوافقية الأولى في ٢٠/ايار/٢٠٠٦، وأعقبتها حكومة (نوري المالكي) التوافقية الثانية في العام ٢٠١٠ [٣١]. وبعدها حكومة الدكتور (حيدر العبادي) في العام ٢٠١٤.

وكان القاسم المشترك هو التوزيع الواضح للمكونات الاجتماعية على الرئاسات الثلاث والتي استقر العمل بها منذ اول حكومة في العام ٢٠٠٥، فرئاسة الجمهورية من حصة الاكراد، ورئاسة الوزراء من حصة العرب الشيعة، ورئاسة مجلس النواب من حصة العرب السنة، ولم يقف الامر عند هذا الحد بل ان هذا التقسيم قد انسحب بدوره على الوظائف والحلقات الأصغر، وقد فرض هذا الواقع تحديات على مستقبل الديمقراطية في العراق، وحتى على الواقع المجتمعي العراقي، ذلك انها اتصفت بالصفة الطائفية والعرقية.

وقد اصطدمت التجربة الديمقراطية في العراق أيضاً بالخلافات والعقبات والشكوك والصراعات، وبسلسلة من أعمال العنف كانت بدايتها مقاومة المحتل الأمريكي، ومن ثم موجة العنف الطائفي، وغيرها من اعمال العنف والإرهاب، فضلاً عن دور الميليشيات الموالية للأحزاب، وقد ألقت بظلالها على العملية الديمقراطية في العراق، علمًا ان بناء أية دولة ديمقراطية يتطلب حصر السلاح وكل مظاهر القوة بيد الدولة[٣٢]. وفي موازاة ذلك أسهمت إدارة الاحتلال الأمريكي للعراق بدورها في تعزيز الطائفية والعرقية بين مكونات الشعب العراقي، عن طريق تعزيز الهويات الفرعية الطائفية والعرقية في العملية السياسية، والتي كانت واضحة منذ تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في عام ٢٠٠٣ [٣٣]. كما سبقت الإشارة اليه.

وتدرك الولايات المتحدة جيدا بان تأسيس الديمقراطية في العراق لن يكون سريعًا أو سهلًا، ولكن لا ينبغي أن يكون مستحيلا. ولعل سبب الإصرار الأمريكي على الاستمرار بالديمقراطية في العراق هو ان البدائل ستكون أسوأ بكثير[٣٤].

ولعل أهم سمات هذه المرحلة شيوع وقوة المسألة الطائفية والعرقية، ذلك ان القوى المهيمنة على المشهد السياسي والمسيطرة على العملية السياسية تأسست على أساس طائفي وعرقي لا سيما وانها أفادت من قرارات الحاكم المدني الأمريكي (بول بريمر) اثناء مدة الحكم الانتقالي، وقد أججت هذه القوى المشاعر الطائفية لتحقيق مآرب سياسية، ولا بد من الإشارة إلى ان أهمية هذه المرحلة تكمن بانها قد رسمت واقع العراق وحتى مستقبله لا سيما مع إقرار الفيدرالية كشكل للحكم في العراق[٣٥]. وتمثل الطائفية عامل تهديد لوحدة الشعب وتنوعه الثقافي، ولكل القيم الأساسية للديمقراطية في العراق[٣٦].

ومن المعروف ان جوهر الديمقراطية يقوم على المنافسة السياسية بين الأكثرية والأقلية وهنا تكمن إشكالية الديمقراطية في العراق، ذلك ان التقسيم بين الأكثرية والأقلية ليس أيديولوجياً يستند على أساس أفقي بحيث يمكن للأقلية أن تصبح أكثرية، ذلك أن الممارسة الديمقراطية في العراق أكدت بان التقسيم قائم على أساس طائفي وعرقي، وعند المنافسة السياسية فان الثبات سوف يلازم هذه المنافسة، كون الأكثرية والأقلية عموديتان، ومن ثم فان التنافس لا يستند على أساس الرؤى وبرامج إدارة الدولة، وان الاعتماد على هذا الواقع والتسليم بأكثرية المجتمع واقليته من حيث الطائفة والعرق، فان ذلك يؤدي إلى ان تكون العلاقة تضارب وتعادي وتنافر لا تنافس، وهذا ينطوي على آثار سلبية عدة منها: احداث فجوة بين المجتمع والدولة، وله اثاره السلبية أيضاً على المواطنة والهوية كون الفرد هنا أصبح ملزم بالهوية الضيقة، وعلى هذا الأساس صارت الديمقراطية في العراق أداة لتنظيم الانتخابات والمشاركة السياسية، ولم تستطيع تحقيق السلم المجتمعي المستند على الأسس الفكرية للديمقراطية(٣٧).

ومن مفارقات الممارسة الديمقراطية في العراق ان المكون الاجتماعي تحول إلى حزب سياسي، فهناك أحزاب للتركمان وأحزاب للأكراد وأخرى للسنة والشيعة والمسيحيين وغيرهم، مما يؤشر على ظاهرة الاستقطاب العمودي الذي يؤسس للاختلاف والفرقة وترسخه، وهذا له انعكاسه السلبي المباشر على مفهوم المواطنة كما اوضحنا، وبذلك فان واقع الأحزاب العراقية بعد العام ٢٠٠٣، ذات طابع مختلف على النقيض من الأحزاب التي تأسست في العراق في مطلع القرن العشرين التي نشأت على أساس افقي ضمت مختلف أطياف الشعب العراقي(٣٨). فقليل من الأحزاب الحالية لديها عمق اجتماعي وقاعدة شعبية تدعمها، كما ان قلة من هذه الأحزاب لديها برنامج حزبي واضح أو خطط للعمل التي يمكن للناخبين أن يستند على قراراتها المستنيرة، فأغلب هذه الأحزاب هي أشبه بمنظمات ناشطة في خدمة جماعات المصالح أو زعيم الحزب الذي اكتسب مكانته عن طريق الميراث، أو الوضع الاجتماعي(٣٩).

وما زاد من تعقيد الواقع الديمقراطي في العراق استنادًا إلى تقرير معهد السلام الأمريكي ثلاثة مسائل جوهرية هي (٤٠):

١- ان القادة الجدد هم قليلي الخبرة في صنع السياسة وتنفيذها، وقد أنعكس هذا الواقع على طبيعة العلاقات المؤسسية، فبحسب التقرير

ان قادة العراق الجدد لم ينشؤا حكومة وطنية تعمل كدولة واحدة، ورافق ذلك ضعف الشعور بالانتماء إلى حكومة وطنية، إذ لم يقم الوزراء بتطوير التعاون مع زملائهم الوزراء بشأن القضايا الوطنية، لا سيما وان التعاون هو من الأمور الضرورية جدًا للقيام بوظيفة أية حكومية وطنية، وقد أدى هذا الانقطاع في القمة إلى جانب الافتقار إلى الخبرة الحاكمة إلى فشل الحكومة العراقية في إضفاء الطابع المؤسسي عليها أو تقديم الخدمات التي يحتاجها السكان.

٢- هيمنة واضحة من قبل معارضة الخارج على القيادة والحكم، أي من قبل العراقيين المنفيين الذين أمضوا معظم حياتهم في الخارج، مقارنةً بالمعارضين الذين عاشوا في العراق وهم أقلية، ويستثنى من ذلك الاكراد كونهم تمتعوا بكيان شبه مستقل عن الحكومة المركزية قبل الاحتلال.

٣- ان معظم القادة الحاليين هم من الذين عاشوا لسنوات في منفاهم في دول الشرق الأوسط وتحديداً ايران وسورية ولبنان، وهم غير مقتنعين حول بعض الأفكار والقيم الغربية، في حين ان المعارضين الذين عاشوا في الدول الغربية لاسيما في أوروبا والولايات المتحدة ولديهم دراية نسبية بالثقافة الغربية قد تم تقليل نسبة اسهامهم في الحكومات المنتخبة لاسيما بين (٢٠٠٥ – ٢٠١٤)، وقد افضى هذا الواقع إلى ان التنافس أصبح من أجل السلطة، والتصويت على أساس الكتل العرقية والطائفية، فضلاً عن ذلك أن قادة جميع الطوائف والأحزاب لم يعطوا التنمية الاقتصادية الأولوية.

وعليه فان المشكلة في الديمقراطية التوافقية المطبقة في العراق تكمن في تنفيذها وليس في مبادئها، إذ ابتعدت عن روح هذه الديمقراطية، فبدلًا من ان تكون عاملًا للتوافق والانسجام بين الكتل والقوى السياسية المختلفة والجماعات الاجتماعية المتنوعة، أصبحت وسيلة تعيق إدارة الدولة والنهوض بمؤسساتها، وهذا اثر سلبيًا على حياة المواطن، كما تم استخدام هذه الديمقراطية كوسيلة للالتفاف على الدستور حتى اصابت البلد في بعض المراحل بالشلل السياسي، وكانت ابرز مظاهر الخلل في تطبيق هذه الديمقراطية هو التأخر في تشكيل الحكومة ومثال على ذلك الحكومة المشكلة في العام ٢٠٠٥، والحكومة المشكلة في العام ٢٠١٠، التي كان من المفترض ان تتشكل خلال (٦٠) يومًا لكن الذي حصل انها تأخرت لقرابة

أربعة شهور، كما اضرت هذه التوافقية بدور البرلمان في المراقبة والمحاسبة وتشريع القوانين، ويُعزى ذلك إلى ان الوزراء في الحكومات المتعاقبة مسئولين من قبل كتلهم وقادة مكوناتهم، وليسوا مسئولين امام البرلمان او رئيس الحكومة، وحتى المسائلة داخل البرلمان غلب عليها المناكفات مما اضر كثير بالعراق[٤١].

فضلاً عن ذلك ان الديمقراطية التوافقية لم تقدم حكومة فعالة على الصعيد الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، وكان هذا واضحًا عن طريق المسيرة السياسية للحكومات التوافقية المتعاقبة[٤٢]. فالديمقراطية التوافقية القائمة على أساس المحاصصة الطائفية والعرقية اضعفت الحكومة ومؤسسات الدولة، إذ لم تتحسن الخدمات، وقلت فرص الاستثمار، وتراجع الاعمار والتنمية، وانتشر الفساد الذي أصبح أهم خطر يهدد مستقبل البلد، بل ان التوافقات الحزبية أصابت مؤسسات الدولة بالترهل والركود، كما ان هذه الديمقراطية لم تنجح في الزام الكتل البرلمانية في تبني اهداف تحقق المصلحة العامة تتجاوز المصالح الضيقة، مما جعل سلوكها يتصف بالسلبية الذي انعكس بشكل مباشر على القضايا الحيوية للمواطنين، ويعزى ذلك إلى العديد من الأسباب لعل أهمها ضعف الانسجام والتوافق بين الكتل السياسية داخل البرلمان، والتنافس فيما بينها على تقاسم الحصص وترضية الفرقاء السياسيين، وصعود الثقافات الفرعية المستندة على الاختلافات الحزبية القائمة على منطلقاتها الفكرية وليس على ثقافة وطنية جامعة واحدة تتبنى التسامح وتلتزم بقيم المواطنة [٤٣].

ولعل من أهم سمات واقع المسيرة الديمقراطية في العراق هو بعض مكامن الخلل في الدستور الجديد، ويُعزى ذلك إلى كتابته في مدة قصيرة إذ كانت بحدود ستة أشهر، ومن ساهم في كتابته هيئة غير منتخبة، وكانوا اغلبهم قليلي الخبرة ومن غير المتخصصين بالقانون الدستوري، وغلبة الميول الطائفية والعرقية لدى البعض الاخر، فضلاً عن الضغوط الأمريكية عن طريق تحديد الإجراءات والآليات لاعتماد الدستور الجديد، والضغط على الأطراف السياسية للتوصل إلى توافقات بشأن القضايا الصعبة، وعموما فان الرؤية السياسية الأساسية للأطراف التي اسهمت في كتابة الدستور هي اعتماد الديمقراطية والقيم الإسلامية والفيدرالية والتعددية وحقوق الإنسان في آن واحد[٤٤].

ونتيجة لذلك خرج الدستور بصيغة لا تلبي متطلبات مرحلة مهمة من التاريخ العراقي المعاصر، في حين كان من المفترض ان ينال حظ اوفر من الاهتمام ووقت اكبر في الكتابة، كون الدستور يمثل أهم واسمى وثيقة قانونية تحدد شكل الدولة ونظامها السياسي والقواعد الأساسية الحاكمة لطبيعة العلاقة بين سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية، كما ان الدستور له علاقة وثيقة جدا بقضايا حقوق الانسان والديمقراطية والسلام، وهذه جميعها لها انعكاساتها في حياة المواطن مباشرةً.

ولا بد من الإشارة إلى أن هناك بعض المعالجات لأجل النهوض بالواقع الديمقراطي العراقي، ولها انعكاس مباشر في تعزيز ثقة المواطنين بالديمقراطية، ولعل أبرزها[٤٥]:

١- اصلاح قطاع الأمن والجيش والدفع باتجاه نحو مزيد من المهنية والاحتراف.

٢- مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية والمساءلة في جميع مؤسسات الدولة، ووضع سياسات عامة لمكافحة الفساد، واحالة المتهمين بالفساد الى القضاء.

٣- تطوير البنية التحتية وإيجاد فرص العمل، وتفعيل دور مؤسسات الدولة في تقديم الخدمات الأساسية، ووضع وتنفيذ سياسات اقتصادية شاملة تتجاوز هيمنة القطاع النفطي، وتوفير الحوافز لتنشيط القطاع الزراعي المتدهور وقطاع الصناعات التحويلية المحلي المحدود، ومساعدة القطاع الخاص، وإنشاء قطاع مالي فعال يتسم بالكفاءة المصرفية عن طريق شبكة من البنوك الفرعية.

ثالثاً- مستقبل الديمقراطية في العراق:

شهدت التجربة الديمقراطية في العراق الكثير من الصعوبات والتعقيدات مما عرضها للعديد من التحديات الخطرة، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب المتداخلة، لعل أول هذه الصعوبات وابرزها انها جاءت مع المحتل الأمريكي للعراق بعد العام ٢٠٠٣، أي لم تكن نتيجة لتطور طبيعي لنظام الحكم في العراق، وقد أحدث هذا بدوره انقسامًا في المجتمع العراقي بين مؤيد للعملية الديمقراطية، وبين رافض لها، بل ان هناك من حمل السلاح ليعطل مسيرة هذا التحول، أي ان هذه الصعوبات يمكن وصفها بانها مركبة وليس بالسهلة التي يمكن حلها ببساطة والتغلب عليها بسهولة، ذلك ان هذه الصعوبات ليست نابعة من الشأن الداخلي العراقي فحسب، وانما لها

امتداداتها الإقليمية والدولية، وعليه فأن مستقبل الديمقراطية في العراق يتجه نحو أحد المشاهد الاتية:

الأول- مشهد تراجع الديمقراطية في العراق:

يقوم هذا المشهد على عدد من المؤشرات لعل أبرزها ان المسيرة الديمقراطية في العراق أدت إلى تولي بعض المناصب المهمة إلى اشخاص ليس لديهم الخبرات الكافية ومدعومين بالوقت ذاته من قوى سياسية، مما أوجد حالة من الرفض لهذا الواقع ولهذه التجربة بصيغتها الحالية وهذا يولد ردود فعل عنيفة تجاه العملية الديمقراطية، ذلك ان الديمقراطية الحقيقية هي على خلاف ما يجري في العراق.

فضلاً عن ذلك غياب حالة الانسجام والتوافق بين اطراف العملية السياسية ولا سيما بين أعضاء البرلمان، حتى أصبحت ظاهرة المسائلة داخل قبة البرلمان ليس لأغراض الكشف ومحاسبة المقصرين بل وسيلة لتصفية الحسابات السياسية، وعدم العمل بروح الفريق الواحد، مما أضعف عمل البرلمان كمؤسسة تشريعية ورقابية على أعمال السلطة التنفيذية الذي يعد أهم ركن في العملية الديمقراطية لأي بلد.

وفي موازاة ذلك أسهم الفساد المستشري في العراق بدوره في تعزيز النظرة السلبية للتجربة الديمقراطية، لا سيما وانه ارتبط ببعض الأشخاص المتنفذين الذين من مصلحتهم بقاء الأوضاع عليها من دون تغيير كون ذلك يمس مصالحهم ويعرضهم للخطر، فضلاً عن ذلك أدت الديمقراطية في العراق إلى ظاهرة اتسمت بكثرة الأحزاب التي وصلت تقريباً أكثر من (٢٠٤) حزبًا، والعديد من التكتلات والائتلافات، والتي عقدت المشهد السياسي العراقي، كونها شتت الطاقات التي كان من المفترض توحيدها، ولعل تردي الخدمات الصحية والخدمية والتعليمية وغيرها أدت إلى حالة من التذمر العام، فكان لذلك انعكاسات سلبية على التجربة الديمقراطية في العراق، وعليه فان النتيجة لهذا الواقع هو تراجع الديمقراطية في العراق إلى حدٍ كبير لعدم قدرة هذه الأحزاب على تنفيذ برامجها الإصلاحية ووعودها بالتغيير.

ومن وجهة نظر الباحث فان هذا المشهد قليل التحقق ذلك ان البديل عن الديمقراطية ستفضي إلى حكم حزب الواحد أو شكل من أشكال الحكم الدكتاتوري وهو ما يرفضه الشعب العراقي بالإجماع.

الثاني- مشهد تطور الديمقراطية في العراق:

يقوم هذا المشهد على أساس ادراك ووعي الشعب العراقي الذي سوف يتمسك بالديمقراطية كخيار للحكم والاحتكام إلى الانتخابات وصناديق الاقتراع، ذلك ان البديل عن الديمقراطية هي عودة لنظام الحزب الواحد وبكل ما يرافقها من سلبيات عدة، ولذا فان السبيل الوحيد هو تفعيل الجهود المدنية والوطنية وتوحيد نشاطها والعمل على تصحيح أخطاء الماضي عن طريق مكافحة الفساد المستشري في مؤسسات الدولة، وتولي اشخاص اكفاء من ذوي الخبرة لمؤسسات الدولة ووزاراتها، ووضع حد للمحاصصة الطائفية والعرقية، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والخدمية، ووضع حد لظاهرة البطالة وغيرها لاسيما وان هذه المؤشرات لها اثر مباشر في حياة المواطنين مما سيؤدي إلى تعزيز المسيرة الديمقراطية.

ومن وجهة نظر الباحث فان هذا المشهد يواجه العديد من التحديات والعقبات التي تحول دون تحقيقه في المستقبل القريب.

الثالث- مشهد استمرارية الواقع الديمقراطي على ما هو عليه:

يقوم هذا المشهد على عدة مؤشرات تستمد قوتها من الواقع الذي فرض نفسه على الساحة العراقية بعد العام ٢٠٠٣، ومن ابرز هذه المؤشرات سيطرة الأحزاب والقوى السياسية معينة ولا سيما الإسلامية منها على المشهد السياسي العراقي، وأصبحت ذات نفوذ حتى يمكن وصفها بانها المهيمنة على اغلب ان لم تكن على جميع التطورات السياسية، كما ان رؤساء هذه الأحزاب والكتل قد اصبحوا من القوة والتأثير حتى صار من الصعب تغييرهم ببساطة بحكم القاعدة الشعبية التي تم تشكيلها خلال العقد الماضي والتي اثبتت قدرتها على بقاء هؤلاء القادة في صدارة المشهد السياسي العراقي، وعند المقارنة بين قوة هذه الأحزاب وبين الأحزاب والكتل المدنية الناشئة فان موازين القوى تميل بشكل واضح إلى الكفة الأولى، فضلاً عن ذلك هناك شبكة معقدة ومترابطة ومتداخلة من المصالح التي نسجها زعماء الكتل السياسية والأحزاب المتنفذة سواء في الداخل العراق او خارجه مما منحتهم قوة مضافة إلى قوتهم الشرعية التي اكتسبوها عن طريق الانتخابات السابقة.

ومن جانب آخر ان العمل بالديمقراطية التوافقية قد حظي بالقبول من بعض المكونات الاجتماعية كونه يضمن لها حقوق ومكاسب أكبر واهم مما لو تم العمل بالديمقراطية الانتخابية، وعليه فان من مصلحة هذه المكونات

ولاسيما الصغيرة الاستمرار العمل بالديمقراطية التوافقية حفاظًا على مصالحها ومكتسباتها.

فضلاً عما تقدم فان الدور الدولي وتحديدًا الأمريكي سوف يعمل على استمرار العمل بالديمقراطية التوافقية في العراق، ذلك ان أي تراجع لهذه الديمقراطية يعني بما لا يقبل الشك فشل تجربة المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط، وهذا ينطوي على تداعيات خطرة على سياسة الولايات المتحدة في هذه المنطقة، وعليه فان من مصلحة الغرب ولا سيما الولايات المتحدة استمرار العمل بالديمقراطية التوافقية تحقيقًا لمصالحهم، كما ان العمل مع الأنظمة الديمقراطية مهما كانت الملاحظات التي عليها او سلبياتها فهي افضل بطبيعة الحال من التعامل مع الأنظمة المستبدة.

ومن وجهة نظر الباحث فان هذا المشهد هو الأقرب إلى التحقق.

الخاتمة

إن الديمقراطية هي أسلوب لممارسة الحكم، وتؤكد في جوهرها على مسألة حكم الشعب، أي محورية وأهمية الشعب في العملية السياسية واشراكه فيها، وهذا يعني ان الشعب في ظل الأنظمة الديمقراطية لديه حقوق وواجبات، ومن جهة أخرى فان الديمقراطية تؤكد على مسألة في غاية الأهمية وهي التداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات التي تعد الحكم والفيصل بين القوى السياسية والأحزاب المتنافسة على السلطة.

وفيما يتعلق بمسيرة الديمقراطية في العراق فقد تعرضت إلى صعوبات جمة نظرًا لحداثة التجربة، والأوضاع الأمنية غير المستقرة التي رافقت الديمقراطية في العراق، فضلاً عن الدور الفاعل لأحزاب الإسلام السياسي وضعف التيار المدني عن القيام بدوره المنشود كونه يتحمل المسئولية لإعادة الديمقراطية في العراق إلى وضعها الصحيح، والقضاء على كل مظاهر الفساد السياسي والمالي والإداري.

التوصيات

١- ضرورة العمل الجاد على ترسيخ قيم الديمقراطية لدى الشعب، وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني والأحزاب في ترسيخ ثقافة الديمقراطية لدى المواطن العراقي كون ذلك سينعكس إيجابيا على أي ممارسة ديمقراطية في المستقبل.

٢- مساندة الحكومة المنتخبة من قبل الشعب، ونبذ كل اشكال الخلاف والفرقة، كون ذلك يعيق مسيرة البناء والتنمية، وتبني النقد البناء

لتصحيح أي خلل والقضاء عليه قبل ان يستفحل بالوسائل الديمقراطية السلمية.

٣- دعم التيار المدني كونه القادر على احتواء جميع أبناء الشعب بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والمذهبية والعرقية، وصهرها في بوتقة الولاء إلى الوطن الواحد، وترسيخ ثقافة السلام، والتصدي لكل محاولات التطرف، والتبعية الخارجية المرتبطة بأجندات إقليمية وحتى دولية.

The Democracy in Iraq, the reality and possibilities of Future

Dr. Mustafa Ibrahim Salman

Abstract

The topic area of that's paper dealing with Democracy as concept which its mean rule of people by the people, its divided into three kinds one of them which consider oldest direct democracy as in Greek cities, in that's type the people rule directly by meting, second one indirect democracy its represented democracy which people elect some candidates in parliament, the third and last one its semi democracy, when the people elect their representatives and have some supervised authorities upon them.

In Iraq the accord democracy was adopted after 2003 by this kind of democracy the many communities in Iraq can formed the alliances represent the one community of Iraq, without subordinate the majority rule, that's kind of democracy faced many challenges, yet they are many which can make the democracy in Iraq more adaptable with new changes in International system and more reasonable.

---

(١) د. خالد الناصر، ازمة الديمقراطية في الوطن العربي، في كتاب الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٤، ١٩٩٨)، ص ٢٨.

(٢) غيورغ سورنسن، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغيّر**، ترجمة: عفاف البطاينة (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥)، ص ص ١٧ - ٢٧.

(٣) موريس دفرجيه، **الأحزاب السياسية**، ترجمة: علي مقلد وعبد الحسن سعد (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١١)، ص ٣٥٦.

(٤) روبرت م. ماكيفر، **تكوين الدولة**، ترجمة: د. حسن صعب (بيروت: دار العلم للملايين، ط ٢، ١٩٨٤)، ص ٢٢٠.

(٥) صامويل هانتنجتون، **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة: د. عبد الوهاب علوب (القاهرة: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣)، ص ص ٦٤ – ٦٦.

(٦) أحمد صابر حوحو، مبادئ وقومات الديمقراطية، **مجلة المفكر** (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد ٥، مارس ٢٠١٠)، ص ص ٣٢٢ - ٣٢٣.

(٧) د. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **أسس ومجالات العلوم السياسية** (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، ٢٠١٢)، ص٥٥.

(٨) د. عبد العزيز رمضان علي الخطابي، **تغيير الحكومات بالقوة دراسة في القانون الدستوري والقانون الدولي العام** (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٣)، ص ٤٩.

(٩) مخلوف بشير، **موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر فترة ١٩٨٩ – ١٩٩٥** (الجزائر: اطروحة دكتوراه، جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، ٢٠١٣)، ص ٧٧.

(١٠) بيكو باريك، **سياسة جديدة للهوية: المبادئ السياسية لعالم يتسم بالاعتماد المتبادل**، ترجمة: حسن محمد فتحي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣)، ص ٣٩٧.

(١١) للمزيد ينظر د. نعمان أحمد الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري** (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط ١٠، ٢٠١٤)، ص ص ٢٤٣ – ٢٧٢.

(١٢) بي. سي. سميث، **كيف نفهم سياسات العالم الثالث نظريات التغيير السياسي والتنمية**، ترجمة: خليل كلفت (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١١)، ص ص ٢٨١ و ٢٨٣.

(13) Jarla Kolbe, **Civil Society & Peace Building two debated Concepts in the Post-Conflict Environment of Iraq** (Sweden: Master Thesis, Linnaeus University, Faculty of Social Sciences, 2013), p.p. 43 – 44.

(١٤) ديفيد بيثام، **البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين: دليل للممارسة الجيدة** (بيروت: الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١١)، ص ١٥.

(١٥) للمزيد ينظر أندرو هيوود، **النظرية السياسية: مقدمة**، ترجمة: لبنى الريدي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣)، ص ص ٣٩٦ – ٤٠٠.

(١٦) د. غربي محمد، الديمقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، **دفاتر السياسة والقانون** (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، عدد خاص، نيسان/٢٠١١)، ص ٣٦٩.

(١٧) اندرو هايوود، **المفاهيم الأساسية في السياسة**، ترجمة: د. منير محمود بدوي (الرياض: النشر العلمي والمطابع، ٢٠١٠)، ص ص ١٥٤ – ١٥٥.

(١٨) مارتن غريفيثس وتيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٨)، ص ص ٢١١ – ٢١٢.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢١٢.

(٢٠) تشارلز تيللي، **الديمقراطية**، ترجمة: محمد فاضل طباخ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ٢١.

(٢١) للمزيد ينظر بيكو باريك، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٩٣ - ٤٠٢.

(٢٢) مارغوت لايت، تصدير الديمقراطية، في **الأخلاق والسياسة الخارجية**، ترجمة: فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٥)، ص ١٣٧.

(٢٣) محمد الطاهر عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات والاسس** (الجزائر: أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٥)، ص ١٦٨.

(٢٤) سكوت بورتشيل وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية**، ترجمة: محمد صفار (القاهرة: المركز القوي للترجمة، ٢٠١٤)، ص ص ٩٧ – ٩٨.

(٢٥) دايفد باتريك هوتون، **علم النفس السياسي**، ترجمة: ياسمين حداد (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥)، ص ١٨٣.

(٢٦) بيكو باريك، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٣.

(٢٧) د. حسن تركي عمير، إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية، **مجلة ديالى للبحوث الإنسانية** (جامعة ديالى، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العدد ٥٨، ٢٠١٣)، ص ص ١٣٦ - ١٤٢.

(٢٨) للمزيد ينظر آرنت ليبهارت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، ترجمة: حسني زينه (بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦)، ص ص ٤٧ – ٧٩.

(٢٩) د. حسن تركي عمير، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨.

(٣٠) د. ياسين سعد محمد البكري، إشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية، **مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية** (بغداد: الجامعة المستنصرية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٧، ٢٠٠٩)، ص ٦٣.

(٣١) د. حسن تركي عمير، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨.

(32) Larry Diamond, Transition to Democracy in Iraq, The Brown Journal of World Affairs (United States: Brown University, Volume 11, Issue 1, Summer / Fall 2004), p.p. 48, 51.

(33) Bassam Yousif and Eric Davis, Iraq: understanding autocracy oil and conflict in a historical and socio-political context, In book Democracy in the Arab world: Explaining the deficit (London: Routledge, 2011), p. 249.

(34) Daniel L. Byman and Kenneth M. Pollack, Democracy in Iraq, The Washington Quarterly (Washington: Taylor & Francis Group, Volume 26, Number 3, Summer 2003), p. 120.

(٣٥) احمد يوسف احمد وآخرون، **حال الامة العربية ٢٠٠٥: النظام العربي تحدي البقاء والتغيير** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٩٣.

(36) Eric Davis, Strategies for Promoting Democracy in Iraq, special report, (Washington: The United States Institute of Peace, No. 153, 2005) p. 153.

(٣٧) د. اياد العنبر، إشكالية غياب الفلسفة السياسية في بناء الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣، **مجلة الكوفة** (جامعة الكوفة، العدد ٤، خريف ٢٠١٣)، ص ص ١٩٤ و ١٩٧ - ١٩٩.

(٣٨) د. ياسين سعد محمد البكري، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨.

(39) Bertelsmann Stiftung, Bertelsmann Annual Report 2014, BTI 2014 | Iraq Country Report, (Germany: Gütersloh, Bertelsmann Stiftung, 2015), p. 14.

(40) Phebe Marr, Iraq's New Political Map, Special Report (Washington: The United States Institute of Peace, No. 179, 2007), p.p. 3 - 4.

(٤١) د. اياد العنبر، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٩٨ – ١٩٩.

(٤٢) آمنة محمد علي، إشكالية تجربة الديمقراطية التوافقية في العراق، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية** (بغداد: الجامعة المستنصرية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٥١، ٢٠١٥)، ص ١٠٥.

(٤٣) حمد جاسم محمد، مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق، **مجلة رسالة الحقوق** (جامعة كربلاء، كلية القانون، العدد ٣، ٢٠١٣)، ص ١٧٦.

(44) Noah Feldman & Roman Martinez, The International Migration of Constitutional Norms in the New World Order: Constitutional Politics and Text in the New Iraq: An Experiment in Islamic Democracy, Fordham Law Review (New York: Fordham University School of Law, Volume 75, Issue 2, 2006) p.p. 886, 898,

(45)Bertelsmann Stiftung, Bertelsmann Annual Report 2016, BTI 2016 | Iraq Country Report, (Gütersloh: Germany, Bertelsmann Stiftung, 2017), p. 36.